

المستوى: ثلاثة ليسانس	التخصص: الإعلام
التوقيت: 13:30----15:00	التاريخ: 20/01/2026

الإجابة النموذجية لامتحان السادس الخامس في مقياس: الحكم الراسد وأخلاقيات المهنة

الاسم:اللقب:الفوج:
السؤال الأول: حدد الإعلان العالمي لليونسكو 2009 مهام أساسية للجامعة ترتبط بالأخلاقيات، ووضحها باختصار؟
- الإعلان العالمي لليونسكو الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 1998، والمصدق عليه سنة 2009 يوصي بما يلي:
أ- إخضاع جميع أنشطتها لمتطلبات الأخلاق والصرامة العلمية والفكرية
ب- القدرة على التعبير عن المشكلات الأخلاقية والثقافية والاجتماعية في استقلالية ومسؤولية كاملة، وممارسة نوع من السلطة الفكرية التي يحتاجها المجتمع لمساعدته على التفكير والفهم والعمل
ج- التمتع بالحرية الأكademية والاستقلال الذاتي، دون قيود، كمجموعة من الحقوق والواجبات، وخاضعين للمساءلة تجاه المجتمع".

السؤال الثاني: أنشأ القانون العضوي المتعلق بالإعلام 14-23 هيئة مهتمة بضمان ومراقبة احترام آداب وقواعد أخلاقيات المهنة الصحفية في الجزائر ؟

عدد الأعضاء وكيفية اختيارهم: يتشكل من اثنى عشر (12) عضوا، عن طريق التعيين والانتخاب، ستة (6) أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية من بين الكفاءات والشخصيات والباحثين ذوي خبرة فعلية في المجال الصحفي. ستة (6) أعضاء ينتخبون من بين الصحفيين والناشرين المنخرطين في المنظمات المهنية الوطنية المعتمدة. أذكر ثلاثة أفعال تعتبر انتهاكاً لأخلاقيات الصحافة وفقاً للقانون الإعلامي

- وفق نص المادتين 34 و 35 من قانون 23-14 المتعلق بالاعلام نجد ما يلي
- نشر أو بث أخبار كاذبة أو مغرضة
- تعرية الأشخاص للخطر.

السؤال الثالث: حدد 3 تشريعات أو موايثة تتعلق بأخلاقيات المعرفة الجامعية؟

- المرسوم التنفيذي 04-180 الصادر في 23 جوان 2004 الذي يحدد صلاحيات مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية وتشكيله وسيره
- ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية أوت 2023
- القرار رقم 371 المؤرخ في 11 جوان 2014 بخصوص "إنشاء وتكوين وسير المجالس التأديبية داخل مؤسسات التعليم العالي.

السؤال الرابع: متى ظهر مفهوم الحكم الراشد؟ حدد مفهومه وفق البرنامج الأمم المتحدة ظهر مفهوم الحكم الراشد في وثيقة صدرت في يناير سنة 1997م، بعنوان: «الحكم من أجل التنمية البشرية المستدامة» عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- مفهوم الحكم الراشد وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ونمارسون حقوقهم القانونية ويفوزون بالتزاماتهم وينقلون الوساطة لحل خلافاته"

